



لبناء حركة من أجل حقوق الفلسطينيين في لبنان!

لا للعنصرية والطائفية!

من أجل الوحدة بين العمال اللبنانيين والفلسطينيين!

اقتصادياً واجتماعياً على الرغم من كونهم فلسطينيين في لبنان من الجيل الثاني والثالث والرابع. ولا يزالون دون أية حقوق مدنية واقتصادية أساسية، مثل الحق في العمل أو التملك، أو الحق في أن ينتظموا في نقابة جنباً إلى جنب مع زملائهم اللبنانيين في أماكن العمل. ويتم ذلك لمصلحة الرأسماليين اللبنانيين الذين يتعرجون بين استخدام مسألة "حق العودة" والمسألة القومية من جهة، وتأجيج العنصرية تجاه الفلسطينيين على الجبهة الاقتصادية من جهة أخرى. ونتيجة لذلك، يضطر الفلسطينيون للعيش معزولين داخل مخيمات مكتظة، ويضايقون من قبل قوات الدولة اللبنانية التي تقيد حركتهم.

لبناء حركة

المتظاهرون الذين يطالبون بالحقوق المدنية والاقتصادية للفلسطينيين بحاجة أن يستدعوا لبناء حركة جماهيرية، السبيل الوحيد القادر على توحيد العمال اللبنانيين والفلسطينيين ضد استغلال الشركات بدافع الربح والمثلية بالأحزاب الرئيسية. إن الانقسامات العنصرية هي سياسة "فرق تسد" باستغلالها لليد العاملة الرخيصة الفلسطينية في وقت صعود نسبة البطالة في لبنان.

ما هو واضح هو أن العمال والفقراء والمضطهدين في لبنان (لبنانيين وفلسطينيين وعراقيين وسودانيين وغيرهم) بحاجة إلى حزب جماهيري جديد على استعداد للنضال من أجل الحقوق المدنية والاقتصادية للجميع، ويشمل مواجهة رأس المال ويطالب باستثمارات ضخمة حكومية في القطاع العام، وبتنميط من المليارات التي تربحها البنوك والشركات التجارية الكبيرة إذا تم تأميمها تحت إدارة وسيطرة العمال الديمقراطية. حين ذاك يتم تشكيل لجان تمثل جميع العمال وتناضل من أجل نقابات شاملة وتأخذ الحركة إلى المستوى التالي. ما يسمى حكومات "وحدة وطنية" في لبنان وما يدعى له في فلسطين لا يمثل سوى وحدة النخبة الغنية ضد الفقراء. لقد دفع العمال والفقراء في جميع أنحاء المنطقة الثمن الأعلى للصراعات والأزمات الاقتصادية. فنحن بحاجة إلى حركة عمالية موحدة لجمع الناس من جميع الجنسيات والأعراق والخلفيات المذهبية، تحت لافتة تدعو إلى وضع حد للرأسمالية والحروب والفقراء.

كإشتراكيين، نحن نناضل من أجل إسقاط النظام العنصري الإسرائيلي الوحشي الرأسمالي، ونطالب بوضع حد للتدخل الاستعماري في المنطقة، ونعارض القمع والاضطهاد للفلسطينيين من قبل النظام اللبناني، في حين نناضل من أجل الوحدة والاشتراكية.

اللجنة لأمية العمال هي منظمة عالمية ماركسية ناشطة في 40 بلد وتناضل لإنهاء نظام الشركات الكبرى والرأسمالية الدولية. نحن نناضل لمجتمع اشتراكي ديمقراطي عالمي.
www.socialistworld.net – www.cwi-lebanon.blogspot.com

"يجب ألا يكون هناك... توطين لغير اللبنانيين في لبنان" هو تعديل الدستور اللبناني في 21 09 1990 الذي لم يواجه أي معارضة من قبل أي طرف (الجمهورية اللبنانية 1995: 12). وكان هذا في الأساس مشيراً إلى فلسطينيي الجيل الثاني والثالث والرابع في لبنان. ولكن بالرغم من أن هذا ينبع من الموقف ضد احتلال فلسطين ومن أجل حق العودة، وبحجة حق العودة يحرم الفلسطينيون من حقوقهم الإنسانية الأساسية!

وفي حين أن الناشطين اللبنانيين يعدون أساطيل الحرية لكسر الحصار على غزة، هناك احتجاجات تُطلق عن طريق عدة منظمات مثل المنظمات غير الحكومية، وبمشاركة اليسار، ضد حرمان وقمع الفلسطينيين في لبنان. على مدى عقود، يواجه الفلسطينيون في لبنان الفقر الجماعي، والبطالة، والتمييز، والعنصرية، والصراع الطائفي في المجتمع اللبناني. ومنذ عام 1948، يواجه الشعبان اللبناني والفلسطيني صراع وطني تسببت به المصالح السياسية والاقتصادية للقوى العالمية الكبرى، التي لا تزال اليوم وراء بؤس الملايين من العمال والفقراء في لبنان وفلسطين والمنطقة.

آخر مثال على حرب طالت الفلسطينيين في لبنان هو القصف الشامل من قبل الجيش اللبناني على مخيم نهر البارد، في عام 2007، وكان هذا الهجوم مدعوم من قبل الولايات المتحدة بمساعدات عسكرية أمريكية جاءت ببناء من الحكومة اللبنانية، بينما كانت مجموعة فتح الإسلام الإرهابية، تشن هجمات على الجيش اللبناني من داخل المخيم وذلك بعد محاولة استخدام السكان الفلسطينيين كـ"دروع بشرية". وترك الجيش اللبناني المخيم مهدماً 40 ألف فلسطينياً نازحاً. ومنذ ذلك الحين والجيش يعزز مواقعه حول المخيم، مع نقاط تفتيش لا تسمح في بعض الأحيان حتى للمنظمات الإنسانية من دخول المخيم الذي لم يتم بعد إعادة بنائه، بل لا يزال الآلاف يعيشون في اكتظاظ المنازل المؤقتة والمجهزة من الحديد (الباراكس).

استغلال الفلسطينيين

وليس من قبيل المصادفة أن فتح الإسلام أو أي مجموعة متطرفة أخرى سوف تجد ملاذاً في المخيمات الفلسطينية في لبنان، حيث أن معظم الفلسطينيين يواجهون الظروف الأسوأ